Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 51, No. 6, 2024

Deanship of Scientific Research

The Role of Civil Society Organizations in Reducing Unemployment in Palestine

Sawsan Omari , ***Ismail Iriqat*** *

Department of Public Administration, Faculty of Law and Public Administration, Birzeit University, Ramallah, Palestine

Received: 7/7/2022
Revised: 3/6/2023
Accepted: 13/6/2023
Published online: 1/10/2024

* *Corresponding author:*
iiriqat@birzeit.edu

Citation: Omari , S. ., & Iriqat, I. . . (2024). The Role of Civil Society Organizations in Reducing Unemployment in Palestine . *Dirasat: Human and Social Sciences*, *51*(6), 594–607. https://doi.org/10.35516/hum.v51i6.1584

© 2024 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: This study aims to identify the role of civil society organizations in reducing unemployment in Palestine and the extent of coordination between the Government and these organizations, as well as the challenges they face in their work.

Methods: The study adopted the descriptive-analytical approach by following the qualitative method where (5) interviews were conducted with representatives from civil society organizations who were chosen using the purposive sampling approach. The study also applied the quantitative method where (119) questionnaires were distributed to citizens who were chosen using the convenient sampling approach. The study measured the role of civil society organizations in reducing unemployment by examining the effective management practices of civil society organizations, the quality of programs and projects implemented to reduce unemployment, and the extent to which the organizations' adequate funding capacity contributed to reducing unemployment.

Results: The study found that the quality of effective administrative practices of civil society organizations contributed to reducing unemployment to a high degree. However, there is a decrease in the quality of programs and projects implemented by civil society organizations in reducing unemployment, in addition to the weak coordination between civil society organizations and the government. The results also show that the degree of satisfaction with the funding ability of these organizations is relatively low. With regard to challenges, the study showed that the Israeli occupation is the biggest obstacle that faces civil society organizations' efforts to reduce unemployment.

Conclusion: The results of the study emphasize the need to promote the quality of programs and projects implemented by civil society organizations by working on developing strategies that contribute to creating real job opportunities and hence reducing unemployment.

Keywords: Civil society organizations, unemployment, administrative practices, quality of programs and projects, coordination, Palestine.

دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة في فلسطين

سوسن عمري، إسماعيل عريقات*

دائرة الإدارة العامة، كلية الحقوق والإدارة العامة، جامعة بيرزيت، رام الله فلسطين

ملخّص

الأهداف: تهدف الدراسة إلى تعرُّف دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة في فلسطين ومدى التنسيق ما بين الحكومة وهذه المنظمات، وبيان التحديات التي تواجهها في عملها.

المنهجية: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال اتباع الأسلوب الكيفي لإجراء (5) مقابلات مهيكلة مع الجهات المختصة بموضوع الدراسة تم اختيارها باستخدام العينة القصدية. كما تم اعتماد الأسلوب الكمي في توزيع (119) استمارة على المواطنين تم اختيارهم باستخدام العينة الميسرة. قاست الدراسةدور منظمات المجنمع المدني في الحد من البطالة من خلال دراسة الممارسات الإدراية الفاعلة المتبعة من قبل منظمات المجتمع المدني، كما درست نوعية البرامج والمشاريع المنفذة للحد من البطالة، ومدى إسهام كفاية المقدرة التمويلية للمنظمات في الحد من البطالة.

النتائج: توصلت الدراسة إلى أن جودة الممارسات الإدارية الفاعلة لمنظمات المجتمع المدني أسهمت في الحد من البطالة بدرجة عالية. إلا أنه يوجد انخفاض في مؤشر جودة نوعية البرامج والمشاريع المنفذة من قبل منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة، وكذلك ضعف التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والحكومة للحد من البطالة. كما بينت النتائج وجود رضا بسيط على المقدرة التمويلية لمنظمات المجتمع المدني. أما في ما يخص التحديات، بينت الدراسة أن الاحتلال يشكل العائق الأكبر الذي يواجه منظمات المجتمع المدني للقيام بدروها في الحد من البطالة.

الخلاصة: تدل نتائج الدراسة على ضرورة العمل على تعزيز نوعية البرامج والمشاريع المنفذة من قبل منظمات المجتمع المدني من خلال العمل على استراتيجيات تنموية تسهم في إيجاد فرص عمل حقيقية، وتسهم في الحد من البطالة.

الكلمات الدالة: منظمات المجتمع المدني، البطالة، الممارسات الإدارية، نوعية البرامج والمشاريع، التنسيق، فلسطين.

المقدمة:

اعتبرت مشكلة البطالة على مر العصور من إحدى المشاكل الاجتماعية متعددة المخاطر لأنها تمثل أكبر خرق للحقوق الإنسانية التي تتمثل في حق الشباب في العمل ولا سيما وأن الشباب هم اللبنة الأساسية في بناء المجتمعات وتقدمها فهم بناء الحاضر وأمل المستقبل لذا فإن لابد من حماية فئة الشباب من مخاطر البطالة ووقايتهم من آثارها وأبعادها النفسية والسلوكية والأخلاقية خاصة في ظل التغيرات الفكرية الهدامة التي يواجهها مجتمعنا العربي (العنزي، 2020).

ويعد ظهور مشكلة البطالة أحد المؤشرات الرئيسية التي تعكس حالة اختلال التوازن العام في الاقتصاد القومي، وهكذا فهي تعد مشكلة معقدة ومتعددة الجوانب فليس معنى البطالة تعطل نسبة ملموسة من الأفراد عن العمل، لكنها حقيقة الأمر مشكلة مركبة، نظرًا لما تحدثه من آثار سلبية مباشرة على معدل النمو الاقتصادي لأن سعي الدولة برفع مستويات المعيشة للأفراد يقتضي التأكد من عدم وجود طاقات معطلة سواء كانت بشرية أم مادية، وإن كانت مشكلة البطالة مشكلة عالمية إلا أنها تأخذ منحنى آخر بفلسطين فهي تمثل الخطر الحقيقي من حيث إهدار قيمة العنصر البشري باعتباره أهم روافد العملية التنموية في الاقتصاد الفلسطيني في ظل شح الموارد المادية التي تعاني منها الأراضي الفلسطينية (الأسطل، 2014). حيث بلغت نسبة البطالة في فلسطين 24.4% عام 2022 بواقع 13.1% في الضفة الغربية مقابل 45.3% في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023). كما سجلت البطالة أعلى نسب بين الشباب في عمر 15-24 عام وعمر 25-35 عام بواقع 36.1% و 30.7% على التوالي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023). من الجدير بالذكر أن هذه النسبة تعد مرتفعة نوعا ما بالنسبة لهذه الفئة العمرية التي تشكل عصب المجتمع والاقتصاد حيث بلغت نسبة الشباب من الفئة العمرية 15-24 عام 19.3% عام 2022 في حين بلغت نسبة الشباب من الفئة العمرية 25-35 عام 16.5% من إجمالي السكان (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2022).

وحيث تعدُّ مشكلة البطالة مشكلة عالمية تعاني منها اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء وتعدُّ هذه المشكلة من أبرز التحديات التي تواجه الأسواق العربية وذلك لما لها من تأثير واضح وكبير على المستوى المعيشي للعاطلين عن العمل وعلى مستقبلهم. إن البطالة من أهم عوامل تخفيض الإنتاجية كما أنها تعني حرمان المتعطلين عن العمل ليس من مصادر معيشتهم فحسب بل وأيضا حرمانهم من حقوقهم الإنسانية الأساسية المتمثلة بحق الحصول على العمل المناسب لقدراتهم الشخصية وإمكانياتهم الذهنية، وقد عملت بعض الأنظمة التعليمية على خلق مشكلة عرض في قوة العمل في تخصصات معينة، كما ساعدت مجانية التعليم التي طبقتها العديد من الدول العربية في تخريج أعداد كبيرة من الشباب والشابات الباحثين عن فرص العمل التي لا يحصلون عليها غالبا لعدم قدرة أسواق العمل العربية على النمو والتوسع (Bhatia & Ghanem, 2017; Ghafar, 2016).

وكما أن البطالة تعدُّ من الظواهر البارزة في المجتمعات ونخص بذكر مجتمعنا الفلسطيني لجهة تفشي هذه الظاهرة فيه مما لفت اهتمام كثير من العلماء والمفكرين بدراسة هذه الظاهرة خاصة لارتباط ظاهرة البطالة بظاهر الفقر. حيث اجتهدوا لمعرفة مسببات الفقر وتأخر التنمية والبحث عن الحلول المقترحة لتلك الظاهرة. وتنبع أهمية هذا البحث من أهمية الموضوع نفسه حيث زادت نسبة الفقر في المجتمع الفلسطيني التي بلغت 29.2% عام 2017 وفقا لخط الفقر النقدي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020). لعل أحد أهم الأسباب هو ما يعانيه الشعب الفلسطيني من حصار اقتصادي منظم من قبل الاحتلال وقطع رواتب الموظفين مما أثر على قدرات التنمية وقدرة المجتمع على تحمل تلك الأعباء وما أدى الى إنتاج انعكاسات سلبية في المجتمع. وتنبع أهمية البحث للكشف عن الدور الهام الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين للحد من مشكلة البطالة وآثارها سواء من خلال تدريب الخريجين، أو توفير فرص عمل لهم أو تقديم الدعم المالي للبدء بمشاريع صغيرة أو متوسطة الحجم وذلك في ظل غياب فرص العمل والسياسات الحكومية التي من شانها أن تحدمن تفاقم مشكلة البطالة في فلسطين.

مشكلة الدراسة:

بالاستناد إلى معطيات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، بلغ معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة لعام 2022 حوالي 24.4% (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2023). ما زالت البطالة في فلسطين تشكل أحد التحديات الجدية التي تواجه الفلسطينيين، واللافت للانتباه ارتفاع نسبة البطالة عند الشباب وحملة الشهادات. حيث بلغت نسبة البطالة 36.1% عند الشباب من الفئة العمرية 15-24 و 29.1% ممن أكملوا أكثر من 13 سنة دراسية (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2023). حيث أصبح ينظر للمؤسسات التعليمية وكأنها مولد البطالة، وهذه المشكلة آخذة في التنامي سنة بعد أخرى حيث أصبحت الهجرة أحد خيارات الحل بالنسبة للشباب هروباً من دائرة البطالة ليحرم الاقتصاد الفلسطيني من طاقاته البشرية (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا، 2022). في ظل هذه المعطيات لقد عملت بعض مؤسسات الجتمع المدني على تمكين الشباب الخريجين في سوق العمل إما من خلال تدريبهم أو مساعدتهم لإيجاد فرص عمل أو توفير دعم مالي لتنفيذ مشاريعهم.

ومن هنا تكمن المشكلة في الاجابة على السؤال التالي: إلى أي مدى تسهم منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة في فلسطين؟

أسئلة الدراسة:

- إلى أي مدى أسهمت الممارسات الإدارية الفاعلة التي تتبعها منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة؟
- إلى أي مدى أسهمت نوعية البرامج والمشاريع المنفذة من قبل منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة؟
- ما مدى كفاية المقدرة التمويلية لمنظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة في فلسطين؟
- ما مدى التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والحكومة في الحد من البطالة؟
- ما هي التحديات التي تواجه المنظمات في عمليات الحد من البطالة؟
- ما مدى رضى المواطنين حول دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة في فلسطين؟

أهداف الدراسة:

- تعرُّف مدى مساهمة الممارسات الإدارية الفاعلة التي تتبعها منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة..
- رصد مساهمة مدى مساهمة نوعية البرامج والمشاريع المنفذة من قبل منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة.
- بيان مدى كفاية المقدرة التمويليه لمنظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة.
- بيان مدى التنسيق بين منظمات المجتع المدني والحكومة في الحد من البطالة.
- بيان التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة في فلسطين.
- رصد مدى رضا المواطنين حول سياسات منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة في فلسطين.

الإطار النظري ومراجعة الدراسات السابقة:

مفهوم البطالة:

تعرف البطالة على أنها جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15سنة فأكثر)، ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وبحثوا عنه بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف، التسجيل في مكاتب الاستخدام، سؤال الأصدقاء أو غيرها من الطرق (صالح، 2014). وتعرف البطالة أيضًا على أنها حالة عدم توفر العمل لشخص راغب في مهنة تتفق مع استعداداته وقدراته وذلك نظرًا لحالة سوق العمل (عطية، 2003). من الجدير بالذكر أنه لا يوجد إحصاءات رسمية أو درسات تطبيقية حول نسب البطالة حسب نوع البطالة في فلسطين سواء كانت أحتكاكية، إجبارية، موسمية، أو مقنعة. لكن ممكن القول أن البطالة المقنعة قد تشكل أكبر نسبة بطالة في فلسطين وذلك بسبب حجم القطاعات غير الإنتاجية في فلسطين الذي قد ينتج عنه فائض في التوظيف والعمالة غير المنتجة (Bargawi et al., 2022).

أسباب البطالة:

درست بعض الأبحاث أسباب البطالة في فلسطين. حيث شملت هذه الأسباب: أسباب سياسية التي تتمثل في القيود التي يفرضها الاحتلال بالإضافة إلى الحصار على قطاع غزة (Salama, 2017). وهذا يتضح من خلال الفرق في معدلات البطالة بين الضفة والقطاع حسب تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني كما هو موضح أعلاه. هناك أيضا أسباب اجتماعية واقتصادية تتمثل في طبيعة فرص العمل المتوفرة، والمستوى التعليمي للأفراد، ومعدل الأجور، والإنفاق الحكومي المتدني وغيرها (Salama & Judit, 2019). كما أن صعوبة الحركة بين المناطق الفلسطينية بالإضافة إلى تفاوت فرص العمل بين محافظات الضفة الغربية أسهمت في الرفع من نسبة البطالة. أضف إلى ذلك محدودية الموازنة العامة، وهكذا عدم قدرتها على خلق فرص عمل لاستيعاب الخريجين والعاطلين عن العمل.

الدور الحكومي لمكافحة البطالة في فلسطين:

يمكن القول إن هناك غيابًا شبه تام للسياسات الرسمية الموجهة نحو قطاع هيكلة العمالة، بل على العكس نجد أن العمالة غير المهيكلة في الضفة الغربية وقطاع غزة تفتقد إلى أدنى أسس الحماية المهنية والنقابية والاجتماعية. وهذا يعني استمرار عدم توفير فرص عمل أو وجود عمال يتلقون رواتب قليلة، ولا ينعمون بالحماية القانونية والاجتماعية والصحية والمهنية في منشآتهم أو مشاريعهم المختلفة. ولكن للقطاع الحكومي دور هام يقدمه للحد من مشكلة البطالة من خلال فرص العمل التي يوفرها، فبحسب مسح القوى العاملة من العام 2022 الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فان 18.6% من مجموع العمالة الفلسطينية يعملون في القطاع العام، كما نشأت الحملة الوطنية للضمان الاجتماعي، التي تشكلت بهدف تعديل قانون الضمان الاجتماعي الذي أقر في شهر آذار ٢٠١٦، باقتراح تطوير آلية واضحة لضم العمالة غير المهيكلة إلى الضمان الاجتماعي، حيث تساهم الحكومة

في نسب الاشتراكات من أجل تشجيع العمال والعاملات على الانضمام إلى مؤسسة الضمان الاجتماعي التي توفر كرامة وشروط حياة أفضل. كما فرضت الحكومة قانون العمل ونظام الحد الأدنى للأجور من خلال تفعيل دور وزارة العمل والمفتشين على المصانع والشركات والمنشآت الاقتصادية المختلفة، مما حسن من ظروف العمل والامتيازات التي يحصل عليها العاملون. من الجدير بالذكر أنه تم تحديد الحد الأدنى للأجور في عام 2013 الذي بلغ 1450 شيكل في الشهر لكن لم يتم الالتزام به في جميع المؤسسات العاملة (Jemmali et al., 2022). كما أنه لم يتم تعديله أو رفعه بعد ذلك للأخذ بعين الاعتبار التغير في الظروف المعيشية التي طرأت في العشر سنوات الأخيرة. وكذلك أقر مجلس الوزراء الفلسطيني عام 2015 بتنظيم هيئة توليد الوظائف ومكافحة البطالة، التي هدفت إلى تفعيل التنسيق بين جميع الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة بسوق العمل وتعزيز المشاركة بينها في ما يتعلق بتوليد الوظائف ومكافحة البطالة ومعالجة القضايا المشتركة، المساهمة في تنمية وتطوير القدرات والإمكانيات العملية للقوى العاملة الوطنية لتكون منتجة وماهرة وقادرة على التعامل مع ظروف سوق العمل المتغيرة بما يؤدي إلى تنمية اقتصادية مستدامة والاستمرار في توليد الفرص الوظيفية الكفيلة بمكافحة البطالة، وكذلك أقر المجلس الوزاري بإنشاء الهيئة العامة للتعليم والتدريب المهني والتقني، التي تسعى إلى تدريب وتطوير العاملين وتمكينهم في مجالات سوق العمل المختلفة (هلسه، 2016).

دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة البطالة:

في ظل الوضع الاستثنائي الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية تحت الاحتلال وعدم القدرة على السيطرة على الموارد الاقتصادية برز دور إغاثي لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني في محاربة ظاهرتي الفقر والبطالة بالرغم من المعوقات والقيود الصارمة التي يفرضها الاحتلال. إن أحد أهم الأهداف المركزية لمنظمات المجتمع المدني هو العمل على التشغيل والنمو الاقتصادي، وإنعاش وتطوير الريف الفلسطيني، إضافة إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية. حيث يلاحظ من هذه الأهداف أنه لا يوجد هدف صريح وواضح ينص على تخفيض معدل الفقر والبطالة على الرغم من أن هذه الأهداف تنطوي على شيء من ذلك، فمحاربة البطالة وإيجاد فرص عمل من شأنه أن يخفض وطأة الفقر، ويسهل عملية مكافحته (حسن،2005، ص 83). عملت منظمات المجتمع المدني في بعض الأحيان على استحداث برامج تشغيلية لتوفير فرص عمل لبعض الأفراد أو توفير تسهيلات مادية للبدء بتنفيذ مشاريع صغيرة أو متوسطة الحجم.

لقد تركز دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في محاربة الفقر والبطالة في بعض الأحيان على المناطق الريفية باعتبارها أكثر تهميشًا وفقرًا، حيث لعبت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني دورًا في تحسين الأوضاع الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية، لكن هذا الدور لم يصل للطموح والدرجة المطلوبة نظرًا للعديد من المعيقات التي تحد من دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، على الرغم من هذه المعيقات إلا أنه كان هنالك نوع من مكافحة الفقر، وتحسين الأوضاع الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة، وتطوير مستوى الخدمات الاجتماعية، إضافة لهذه الأدوار لقد تبنت منظمات المجتمع المدني مجموعة من السياسات التي تعزز مشاركة المواطنين الفلسطينيين في العملية الإنتاجية، وتعمل على توفير الحاجات الأساسية لهم، إضافة لتوفير الخدمات اللازمة من تعليم وصحة، وتطوير دور المرأة وتعزيز دورها الاجتماعي كما تعمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني على تقديم بعض الخدمات للمجتمع المحلي في سبيل تعزيز التنمية البشرية وأمثلة ذلك: الاهتمام بالثقيف المدني والديمقراطي وحقوق الإنسان، والاهتمام بالعمل التنموي المهني، إضافة للاهتمام للعمل الخيري والإغاثي حيث اشتملت أعمال ونشاطات هذه المنظمات على الدفاع عن الأرض ودعم الأسرى وتعزيز التعليم ومساعدة الفقراء، وكذلك ساهمت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بلعب دور بارز وهام في الحفاظ على مستوى علمي متميز للمجتمع المدني، فمن خلال نشاطات وبرامج هذه المنظمات عملت هذه المؤسسات على تحقيق واقع تعليمي متميز، ساهم في الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية وعمل على تعزيز هذه الهوية الوطنية، ومحاولة لمكافحة الظواهر السلبية كالجهل والامية والفقر والبطالة (أبو عدوان، 2013).

مراجعة الدراسات السابقة:

لقد بينت الدراسات السابقة بعض الاستراتيجيات التي تتخذها الحكومات للحد من مشلكة البطالة والمتمثلة في تعديل سياسات سوق العمل والمتمثلة في سياسة الحد الأدنى للأجور ودمج الأقل حظا في سوق العمل (Hobbins, et al., 2014; Handler, 2003) أو من خلال مؤسسات المجتمع المدني (Hobbins, et al., 2014). على نحو عام، يتمثل دور مؤسسات المجتمع المدني في (1) تقديم الخدمة للعاطلين عن العمل وذلك من خلال مساعدتهم في البحث عن فرص عمل أو توفير التدريب اللازم لهم للانخراط في سوق العمل أو تقديم الدعم المالي لهم أو (2) من خلال محاولة التأثير على السياسات الحكومية أو التنسيق مع مؤسسات القطاع العام (Giugni & Baglioni, 2014; Cinalli & Guigni, 2014). كما أوصت العديد من الدراسات التي تم تطبيقها في العالم العربي على ضرورة الاهتمام بالخريجين وتوفير التدريب اللازم لهم وخلق فرص عمل بالإضافة للدور البارز الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في الحد من تفاقم مشكلة البطالة (البهلول، 2021؛ أبو مدللة، 2018؛ أبو سيف، 2015).

ومن الأمثلة على الدراسات التي حلّلت دور المجتمع المدني في الحد من مشكلة البطالة، دراسة Hudaifa, et al. (2019) التي بينت دور برنامج الوقف الذي أسسته مؤسسات المجتمع المدني في إندونيسيا للحد من مشكلة البطالة. وقد بينت الدراسة باستخدام المنهج الوصفي وذلك من خلال Focus group discussion الدور الذي لعبه البرنامج في إكساب الشباب خبرات ومهارات مكنتهم من الانخراط في سوق العمل.

في ما يتعلق بدور مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين، فقد حلّل الكتري (2017) دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجين الجامعات. أظهرت نتائج الدراسة استجابت المنظمات الأهلية في قطاع غزة لحاجات الخريجين والفقراء في ظل الحصار والحروب والعدوان الاسرائيلي المتكرر بسبب اهتمام تلك المنظمات بهذه الفئات من جهة ومساعدة المؤسسات الدولية المانحة من جهة أخرى. حيث بين الباحث أن منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة تمتلك معاييرًا في اختيار المستفيدين من برامج التشغيل إلا إن هذه المعايير ليست موحدة لدى كافة منظمات المجتمع المدني. في حين أن هلسه (2013) أجرى دراسة حول الدور الثلاثي الذي يلعبه كل من القطاع الحكومي والخاص والأهلي في الحد من مشكلة بطالة الخريجين في الجامعات الفلسطينية. بالاستناد إلى المنهج الوصفي التحليلي، توصلت الدراسة الى العديد من النتائج أهمها: ترهل القطاع العام وانخفاض إنتاجيته وذلك لعدة اسباب منها سياسة التوظيف، محدودية حجم القطاع الخاص وعدم قدرته على خلق فرص عمل كافية للأيدي العاملة المتوافرة سواء من الخريجين أو غيرهم. كما بينت الدراسة ضرورة التشبيك بين القطاعات المختلفة لتوفير فرص العمل، إعداد استراتيجية وطنية ورؤية تنموية واضحة تتعلف بتوفير فرص العمل، توفير قاعدة بيانات عن فرص العمل المتاحة لدى القطاعات الثلاث (الاهلي، الخاص، والعام)، وتوزيع عبء التوظيف على القطاعات الثلاث.

ما يميز هذه الدراسة هو اعتمادها على أسئلة تختلف عن الأسئلة التي احتوتها الدراسات السابقة، اختلاف العينة التي تمت عليها الدراسة حيث لم يتم العمل سابقًا على المنظمات التي اختيرت، وأيضًا التنوع في الأدوات المستخدمة حيث تم اعتماد (المقابلات والاستبانات) على خلاف الدراسات السابقة التي اعتمدت أحد الأداتين فقط. بالإضافة إلى أن هذه الدراسة اعتمدت أسلوب التحليل المختلط: التحليل النوعي والتحليل الكمي. حيث تم ترصد إفادة المقابلين تجاه الجوانب المختلفة من الدراسة.

أهمية الدراسة:

- التوسع في المعلومات التي تتعلق في أحد القضايا المجتمعية في فلسطين التي تتمثل في البطالة.
- قد تكون هذه الدراسة مرجع مساعد للدارسين والباحثين وكذلك مشاريع البحث العلمي، لدراسة دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة في فلسطين.
- تعرُّف دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة في فلسطين.
- اثراء المكتبات الفلسطينية بأحد البحوث الإداريه التي تتعلق بدور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة في فلسطين.

تصميم الدراسة:

منهجية الدراسة:

نظرًا لأن الدراسة تهدف إلى معرفة دور منظمات المجتمع المدنى فى الحد من البطالة، فقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى باستخدام أسلوب البحث الكمي والنوعي. حيث أن الأسلوب الكمي والنوعي لا يكتفي في جمع المعلومات فقط، بل يتعداه الى التحليل والوصف الدقيق والتفسير للوصول الى استنتاجات تبنى عليها مقترحات الدراسة.

مجتمع الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة جميع الأحداث أو الأفراد أو المؤسسات التي يمكن أن يكونوا أعضاء في عينة الدراسة. وبناءً على ذلك يتكون مجتمع الدراسة من كافة العاملين في منظمات المجتمع المدني التي لها علاقة في البطالة الذي تتمثل في: المؤسسة الفلسطينية للتعليم من أجل التوظيف، منظمة شارك، مرصد الاقتصاد الاجتماعي أصالة، مركز التعليم المستمر لجامعة بيرزيت. حيث تعد تلك المؤسسات أكثر المؤسسات الفاعلة في مجال تمكين الشباب وتنمية قدراتهم في مختلف المجالات.

عينة الدراسة:

تم الاعتماد على العينة القصدية من خلال إجراء 5 مقابلات مع ذوي العلاقة والاختصاص في كل من المؤسسات التي تم ذكرها في المجتمع. حيث تم أولا التواصل مع كل مؤسسة من خلال مسؤول العلاقات العامة فيها الذي قام بدوره بالترتيب مع المسؤول المباشر وترشيح شخص مؤهل للإجابة على أسئلة المقابلة. فقد تم اختيار مديرة البرامج وتطوير الأعمال ممثلا عن المؤسسة الفلسطينية للتعليم من أجل التوظيف، مسؤول المبادرات والنشاطات ممثلا عن منظمة شارك، باحث متخصص ممثلا عن مرصد الاقتصاد الاجتماعي، باحث متخصص ممثلا عن مؤسسة أصالة، ومنسقة المشاريع ممثلا

عن مركز التعليم المستمر لجامعة بيرزيت. كما تم الاعتمادعلى العينة الميسرة في توزيع 119 استمارة على المواطنين اللذين أفادوا من برامج التدريب أو حصلوا على تمويل مقدم من مؤسسات المجتمع المدني المذكورة.

بالنسبة للمقابلات، فقد تم اعتماد المقابلات المهيكلة التي شملت أربعة محاور أساسية ترصد اتجاهات وآراء المبحوثين حول أداء مؤسسات المجتمع المدني التي تشمل: الممارسات الإدارية الفاعلة (شملت 6 فقرات كما هو موضح في الرسم البياني رقم 1)، نوعية البرامج والمشاريع المنفذة (شملت 7 فقرات كما هو موضح في الرسم البياني رقم 2)، كفاية المقدرة التمويلية (شملت 7 فقرات كما هو موضح في الرسم البياني رقم 3)، والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني والحكومة (شملت 7 فقرات كما هو موضح في الرسم البياني رقم 4). أما بالنسبة للاستمارة التي تم توزيعها على المواطنين، فقد انقسمت الاستمارة إلى محورين: محور المعلومات الديموغرافية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي)، ودور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة في فلسطين (شمل 11 فقرة كما هو موضح في الجدول 5). تم تحليل المقابلات باللجوء للطريقة اليدوية في ترتيب البيانات وتصنيفها لكل فقرة في كل محور من المحاور الأربعة. كما تم اعتماد المقياس المبين في الجدول (1) لتصحيح فقرات المقابلة. كما تم تفسير النسب المئوية لكل فقرة كم هو موضح في الجدول (2). حيث تم احتساب النسبة المئوية بقسمة معدل الإجابات لكل فقرة على القيم العظمى لمقياس تصحيح فقرا ت المقابلة (5). أما بالنسبة للاستبانة، فقد تم أيضا اعتماد المقياس المبين في الجدول (1) لتصحيح فقرات الاستمارة. ثم تم احتساب معدل الإجابة على كل فقرة واعتماد مفتاح التصحيح المبين في الجدول (3). وتم فحص ثبات المقياس باستخدام معامل الثبات كرونباخ ألفا كما هو موضح في الجدول (4).

الجدول (1) يبين التوزيع الذي تم اعتماده في تصحيح فقرات المقابلة.

بدرجة عالية جدًا	بدرجة عالية	بدرجة متوسطة	بدرجة متدنية	بدرجة متدنية جدًا
5	4	3	2	1

الجدول (2) يوضح تفسير النسب المئوية لمجالات الثقة في تصحيح فقرات المقابلة:

النسبة	الدرجة
أقل من 50%	متدنية جدًا
50% - 59%	متدنية
60% - 75%	متوسطة
76% - 89%	عالية
90% فأعلى	عالية جدًا

الجدول (3) يوضح مفتاح التصحيح

التقدير	مفتاح التصحيح لمقياس ليكرت (الخماسي)
ضعيف- بدرجة منخفضة جدا	1-1.80
مقبول- بدرجة منخفضة	1.81-2.61
جيد- بدرجة متوسطة	2.62-3.42
جيد جدا- بدرجة كبيرة	3.43-4.23
ممتاز- بدرجة كبيرة جدًا	4.24-5

الجدول (4): معامل الثبات للأداة باستخدام معامل الثبات كرونباخ ألفا

المحور	عدد الأسئلة	معامل كرونباخ
الدرجة الكلية	10	%86.6

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: إلى أي مدى أسهمت الممارسات الإدارية الفاعلة التي تتبعها منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة؟

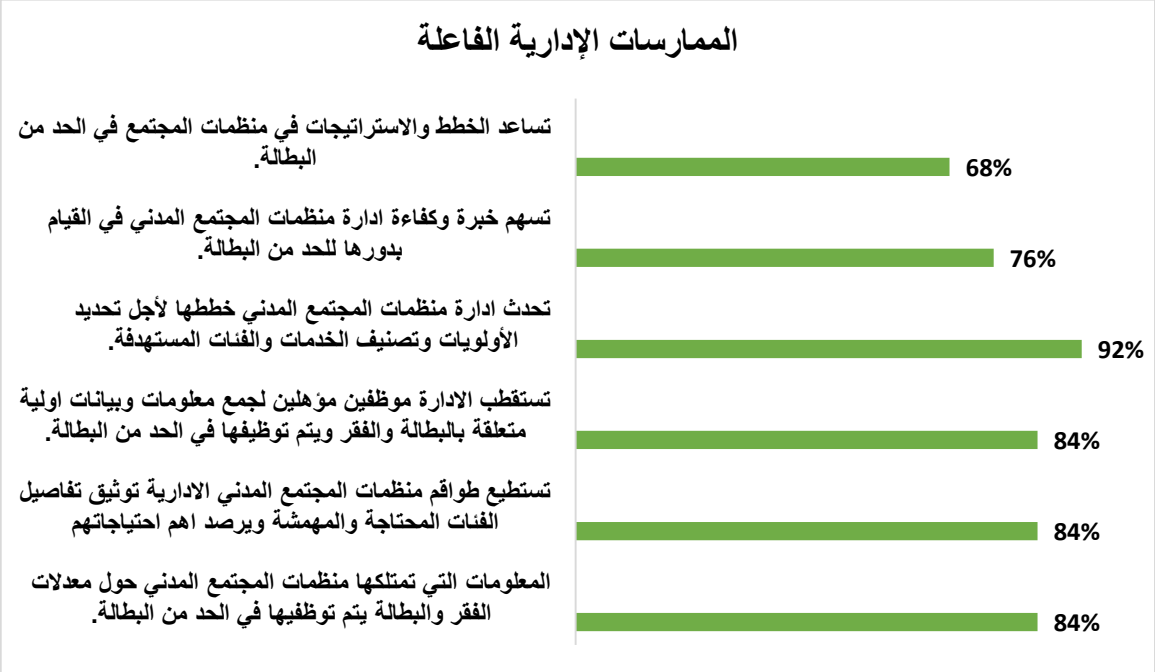

رسم البياني رقم (1) يوضح الممارسات الإدارية الفاعلة

إن الممارسات الإدارية الفاعلة أسهمت في الحد من البطالة بدرجة متوسطه، حيث بلغ متوسطها الحسابي 81% مما يعني ذلك قبول الفرضية التي تنص على" أسمهت الممارسات الادارية التي تتبعها منظمات المجتمع المدني للحد من البطالة بدرجة متوسطة".

وقد حصلت الفقرة التي نصت على " تحدث إدارة منظمات المجتمع المدني خططها لأجل تحديد الأولويات وتصنيف الخدمات والفئات المستهدفة" على أعلى نسبة من بين الفقرات حيث حصلت على نسبة(92%) ويعود ذلك حسب ما أفاد به الباحث لدى منظمة أصالة، بأنه "تقوم المنظمة على تحديث خططها لأجل تحديد الأولويات وتصنيف الخدمات المستهدفة لأن الوضع في تغير مستمر وإن لم تقم بالتحديث فإنه سيقلل من الوصول للفئات المستهدفة وتهميش فئات اخرى هي بحاجة للمساعدة والدعم"، وكما أفادت مديرة البرامج وتطوير الأعمال في منظمة التعليم من أجل التوظيف "أنه هذه العملية من أسياسيات النظام المتبع لديهم بحيث يعمل موظفون على هذا الأمر، لأن أساس العمل هو الوصول للفئة المستهدفة والأكثر احتياجًا لذلك يتم تحديث الخطط من اجل الوصول لهم"، وأفاد أيضًا باحث ومؤسس لدى مرصد الاقتصاد الفلسطيني الذي يعمل على وضع السياسات للعمل على حد البطالة "بأنه يتم تحديث الخطط على نحو دائم ومستمر من أجل تحديد الأولويات لما يطرأ عليها من تغييرات دائمة"، وأفاد مسؤول المبادرات والنشاطات في منتدى شارك الشبابي "أن المنظمة على عمل دائم على تحديث الخطط من اجل الاستمرار بالوصول الى الفائدة المرجوة والفئات المستهدفة"، وايضًا أفادت منسقة المشاريع في مركز التعليم المستمر لجامعة بيرزيت "أنه تحديث الخطط من ركائز العمل الناجح ويهدف الى تحديد الفئات الأكثر احتياجًا ويحدد أولويات العمل".

وحصلت الفقرة التي نصت على" تساعد الخطط والاستراتيجات في منظمات المجتمع في الحد من البطالة" على أقل نسبة بحيث حصلت على نسبة (68%) ويعود ذلك حسب ما أكد باحث ومؤسس في مرصد الاقتصاد الاجتماعي، بأن "عملهم يقوم على وضع السياسات وليس المباشرة على نحو أساسي على صعيد عمل المشاريع" حيث ذكر مثالاً انه" لا يقوم المرصد مثلًا على عمل مشروع يشغل فيه مئة عامل، انما يقوم بالعمل على سياسات وخطط من أجل ان تقوم الحكومة باتباعها للحد من البطالة". وأفاد الباحث لدى منظمة أصالة "أن الخطط والاستراتيجيات للمنظمة تساعد على نحو متوسط بسبب عدم تطبيق الخطط والاستراتيجات بسبب ضعف الموارد المالية"، وأفادت أيضا السيدة مديرة البرامج وتطوير الأعمال "أن الخطط الاستراتيجية لمنظمتهم متوسطة وهم يحاولون قدر الإمكان العمل على تحسينها وتطبيقها بمستوى أعلى ولكن هذا يحتاج موارد كافية وهو الأمر الذي يواجه المنظمة من ضمن التحديات". كما وأفادت منسقة المشاريع في مركز التعليم المستمر لجامعة بيرزيت أن "تطبيق الخطط والاستراتيجيات يساعد على الحد من البطالة ولكن ليست بالنتيجة المرغوبة بسبب عدم المقدرة على تطبيق ما خطط على أكمل وجه بسبب التحديات ومنها الموارد". وأفاد ايضا مسؤول المبادرات والنشاطات في منتدى شارك الشبابي، أن "الخطط والاستراتيجيات من أحد أهم الأمور المهمه للحد من البطالة ولكن صعوبة تطبيقها هي العائق".

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: إلى إي مدى أسهمت نوعية البرامج والمشاريع المنفذة من قبل منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة؟

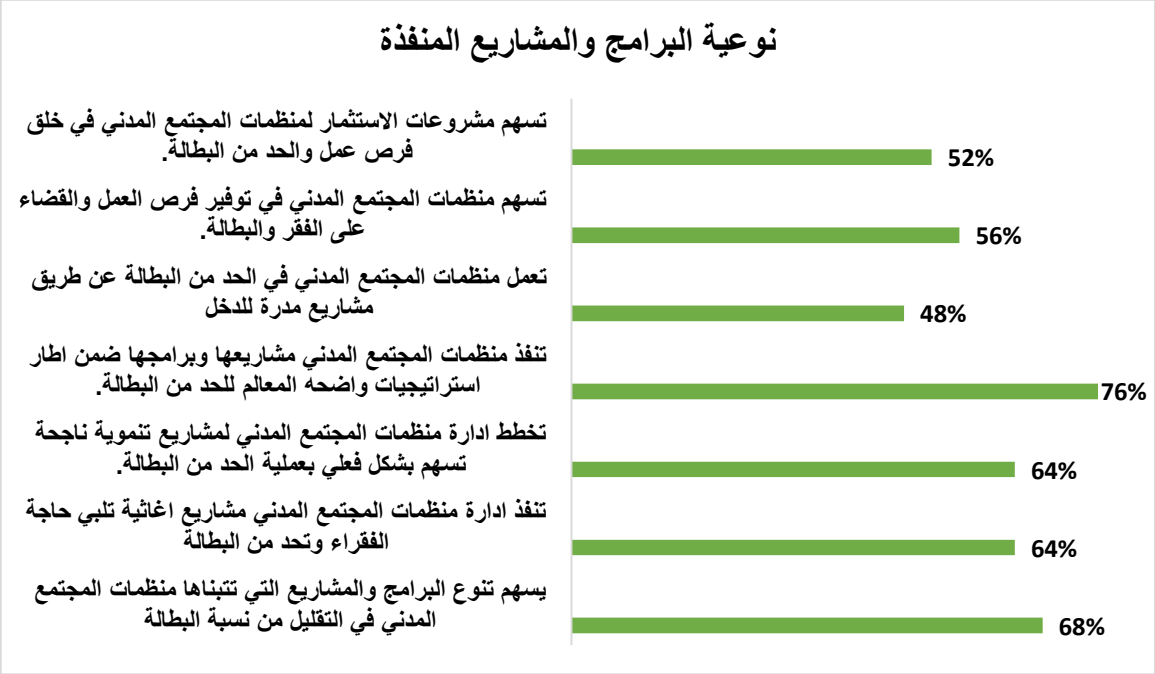

الرسم البياني رقم (2) يوضح نوعية البرامج والمشاريع المنفذة

أسهمت نوعية البرامج والمشاريع المنفذة من قبل منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة بدرجة متوسطة حيث بلغ متوسطها الحسابي 61% مما يعني ذلك قبول الفرضية التي تنص على" تساهم البرامج والمشاريع المنفذة من قبل منظمات المجتمع المدني للحد من البطالة بدرسة متوسطة.

وقد حصلت الفقرة التي نصت على " تنفذ منظمات المجتمع المدني مشاريعها وبرامجها ضمن اطار استراتيجيات واضحه المعالم للحد من البطالة " على أعلى نسبة من بين الفقرات حيث حصلت على نسبة(76%) ويعود ذلك حسب ما أفاد به الباحث لدى منظمة أصالة، *"بأنه على المنظمة تنفذ مشاريعها وفق خطة استراتيجية واضحة المعالم لأن وضوح الخطة يسهم في تعزيز نجاح الهدف ولكن منظمتهم لم تكن تتبع هذا الأمر بدرجه عالية"*، وكما أفادت مديرة البرامج وتطوير الأعمال في منظمة التعليم من أجل التوظيف *"أن المنظمة تضع خططًا استراتيجية واضحة المعالم حتى يسهل تطبيقها وفهمها من قبل الجميع وهذا يعزز من قبول الخطط وتنفيذها من قبل العاملين"*، وأفاد أيضًا باحث ومؤسس لدى مرصد الاقتصاد الفلسطيني الذي يعمل على وضع السياسات للعمل على حد البطالة بأنه *"يعملون على وضع خطط واضحه جدًا لتسهيل فهمها وتطبيقها"*، وأفاد مسؤول المبادرات والنشاطات في منتدى شارك الشبابي *"أن المنظمة من أجل ضمان تحقيق وتنفيذ المشاريع تعمل على وضع خطط واضحة المعالم"*، وأيضًا أفادت منسقة المشاريع في مركز التعليم المستمر لجامعة بيرزيت *"أن المنظمه لا تقبل في أي خطة غير واضحة المعالم من أجل تنفيذ المشاريع"*.

في حين حصلت الفقرة التي نصت على" تعمل منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة عن طريق مشاريع مدرة للدخل " على أقل نسبة بحيث حصلت على نسبة (48%) حيث أفاد باحث ومؤسس في مرصد الاقتصاد الاجتماعي، *"بأن المنظمة لا تركز عملها على المشاريع المدرة للدخل إنما على تحسين السياسات التي تعمل على الحد من البطالة"* وأضاف أيضًا *"أن قدرتها المالية لا تكفي لمثل هذه المشاريع"*. وأفاد الباحث لدى منظمة أصالة *"أن القدرة المالية للمنظمة لا تساعد على تحقيق المشاريع المدرة للدخل على نحو كبير"*، وأفادت أيضا مديرة البرامج وتطوير الأعمال *"أن من أبرز التحديات هي قلة المورد المالي، وهكذا يعملون على مشاريع مدرة للدخل لكن بحد متوسط"*. كما وأفادت منسقة المشاريع في مركز التعليم المستمر لجامعة بيرزيت *"أن المقدرة المالية لا تكفي لمثل هذه المشاريع"*. وأفاد أيضا مسؤول المبادرات والنشاطات في منتدى شارك الشبابي "أن المنظمة تسعى لزيادة هذه المشاريع لتصل لحد عالي جدًا عمى عليه الآن".

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما مدى كفاية المقدرة التمويلية لمنظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة في فلسطين؟

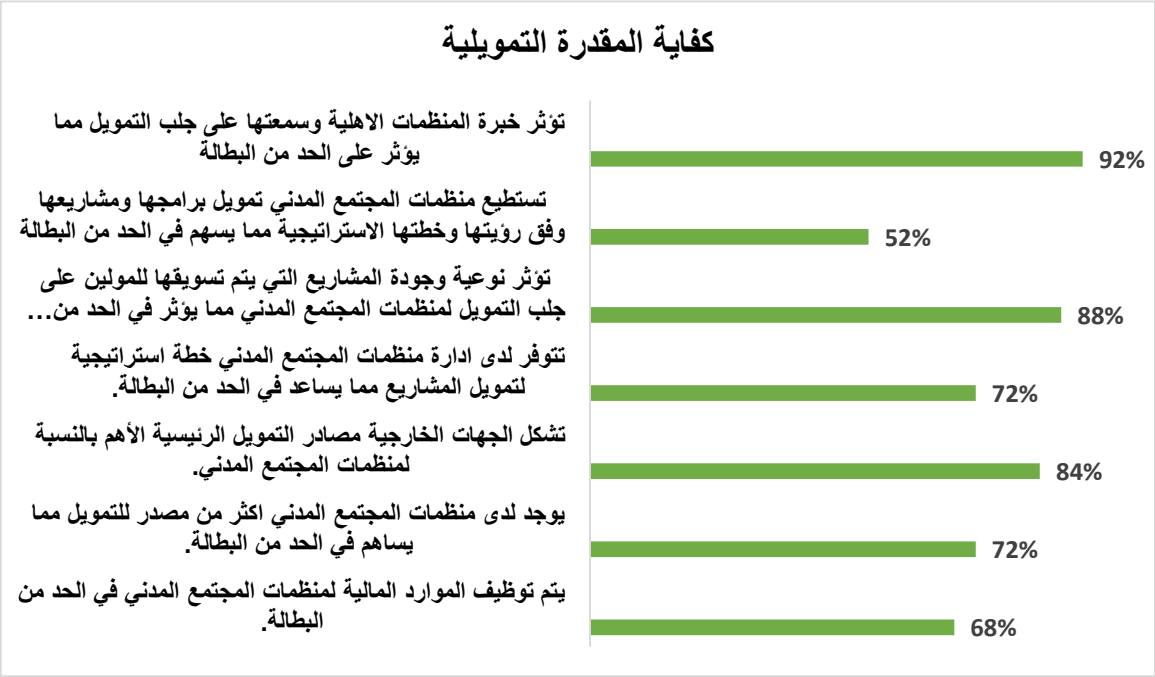

الرسم البياني رقم (3) يوضح كفاية المقدرة التمويلية

أسهمت المقدرة التمويلية للمنظمات في الحد من البطالة بدرجة عالية، حيث بلغ متوسطها الحسابي 76% مما يعني ذلك قبول الفرضية التي تنص على" تؤثر المقدرة التمويلية لمنظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة بدرجة عالية".

وقد حصلت الفقرة التي نصت على " تؤثر خبرة المنظمات الاهلية وسمعتها على جلب التمويل مما يؤثر في الحد من البطالة " على أعلى نسبة من بين الفقرات حيث حصلت على نسبة(92%) ويعود ذلك حسب ما أفاد به الباحث لدى منظمة أصالة "أن سمعة وخبرة المنظمة هو العامل الأكبر الذي يساعد على جلب التمويل"، وكما أفادت مديرة البرامج وتطوير الأعمال في منظمة التعليم من أجل التوظيف "أن سمعة أي منظمة ليس فقط الخبرة والسمعه فيها هي التي تجلب التمويل"، وأفاد أيضًا باحث ومؤسس لدى مرصد الاقتصاد الفلسطيني "الخبرة هي من تجلب التمويل والسمعة من تشجع عليه"، وأفاد مسؤول المبادرات والنشاطات في منتدى شارك الشبابي "أن المنظمة تسعى دوما للحفاظ على سمعتها ليس من أجل التمويل فقط إنما للاستثمار وان زيادة الخبرة تؤدي إلى جلب تمويل بنسبة كبيرة"، وأيضًا أفادت منسقة المشاريع في مركز التعليم المستمر لجامعة بيرزيت "أن سمعة المنظمة وخبرتها هي من تجلب التمويل".

وحصلت الفقرة التي نصت على" تستطيع منظمات المجتمع المدني تمويل برامجها ومشاريعها وفق رؤيتها وخطتها الاستراتيجية مما يسهم في الحد من البطالة " على أقل نسبة بحيث حصلت على نسبة (52%) حيث أفاد باحث ومؤسس في مرصد الاقتصاد الاجتماعي "أن المنظمة تقوم بتمويل مشاريعها وفق الخطة التي وضعت من أجل تحقيق الأهداف". وأفاد الباحث لدى منظمة أصالة "أن المنظمة لا تمتلك التمويل الكافي الذي يساعد على تحقيق كافة الخطط"، وأفادت أيضا مديرة البرامج وتطوير الأعمال في منظمة التعليم من أجل التوظيف "أن المنظمة تعمل على تمويل مشاريعها وفق الخطط على نحو متوسط لأن التمويل غالبا لا يحقق الخطة كاملة كما خططت". وأفاد أيضا مسؤول المبادرات والنشاطات في منتدى شارك الشبابي "أن المنظمة تمول برامجها ومشاريعها وفق الخطة الاستراتيجية على نحو متوسط".

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: ما مدى التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والحكومة في الحد من البطالة؟

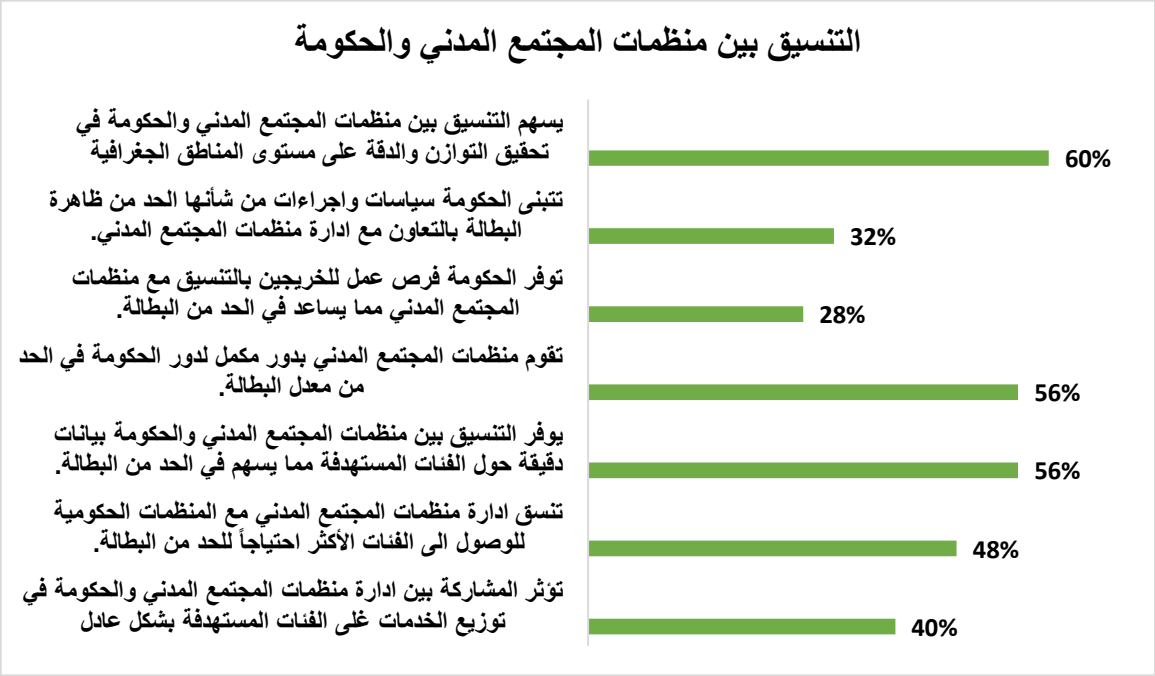

الرسم البياني رقم (4) يوضح التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والحكومة

إن مستوى التنسيق بين منظمات المجتمع المدني مع الحكومة في الحد من البطالة جاء بدرجة متدنية جدًا، حيث بلغ متوسطها الحسابي 45% مما يعني ذلك قبول الفرضية التي تنص على" أن مستوى التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والحكومة للحد من البطالة متدني "

قد حصلت الفقرة التي نصت على " يسهم التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والحكومة في تحقيق التوازن والدقة على مستوى المناطق الجغرافية " على أعلى نسبة من بين الفقرات حيث حصلت على نسبة(60%) ويعود ذلك حسب ما أفاد به الباحث لدى منظمة أصالة "بأن الشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع على تحقيق التوازن والدقة على مستوى المناطق الجغرافية لأن المنظمات وحدها لا تستطيع الوصول لكافة المناطق الجغرافية"، وكما أفادت السيدة مديرة البرامج وتطوير الأعمال في منظمة التعليم من أجل التوظيف "أنه بالرغم من قله الشراكة بين الحكومة والمنظمات إلا أنه يوجد تحقيق توازن على مستوى المناطق الجغرافية ولكن بنسبة بسيطة"، وأفاد أيضًا باحث ومؤسس لدى مرصد الاقتصاد الفلسطيني "أن نسبة الشراكة بالمجمل بين الحكومة والمنظمات قليلة"، وأفاد مسؤول المبادرات والنشاطات في منتدى شارك الشبابي "أن الشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني تساعد ولو على نحو بسيط إلى الوصول لمناطق أوسع مما لو كانتا منفصلتان"، وأيضًا أفادت منسقة المشاريع في مركز التعليم المستمر لجامعة بيرزيت "أن التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والحكومة في تحقيق التوازن والدقة على مستوى المناطق الجغرافية عالي وهو الذي يساعد إلى الوصول لمناطق أشمل".

وحصلت الفقرة التي نصت على" توفر الحكومة فرص عمل للخريجين بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني مما يساعد في الحد من البطالة" على أقل نسبة بحيث حصلت على نسبة (28%) حيث أفاد باحث ومؤسس في مرصد الاقتصاد الاجتماعي "أنه لا يوجد تنسيق بين الحكومه والمنظمات من أجل توفير فرص عمل للخريجين وأن نسبة البطالة بصفوف الخريجين تفوق غيرها"، وأفاد الباحث "أن التنسيق بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني ليس موجود بما يخص الخريجين وما يدل على ذلك نسبة البطالة بين صفوف الخريجين"، وأفادت أيضا مديرة البرامج وتطوير الأعمال في منظمة التعليم من أجل التوظيف "أن بطالة الخريجين كبيرة وهذا إن دل على شيء يدل على عدم التنسيق بين الحكومة والمنظمات في ما يتعلق بالخريجين". كما وأفادت منسقة المشاريع في مركز التعليم المستمر لجامعة بيرزيت "أن الخريجين هم أكثر معاناة من البطالة، وهكذا من الطبيعي أنه هنالك عدم تنسيق بين الحكومة والمنظمات". وأفاد ايضا مسؤول المبادرات والنشاطات في منتدى شارك الشبابي "أن الحكومه لا تعمل بالتنسيق مع المنظمات من اجل الخريجين".

النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: ما التحديات التي تواجه المنظمات في عمليات الحد من البطالة؟

وفقًا للمقابلات التي أجريت مع ذوي العلاقة والاختصاص في موضوع دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة في فلسطين، تم التوصل من

خلالهم إلى مجموعة من التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة في فلسطين، التي تتمثل في الأتي:

- الاعتماد على نحو أساسي على مصادر التمويل الخارجي.
- تضييق مساحة عمل المجتمع المدني من قبل الاحتلال والتشريعات المفروضة من السلطة.
- تحول مؤسسات المجتمع المدني من قطاع تنموي الى قطاع تشغيلي يقتصر على عدد محدود من الفرص.
- ضعف السياسات الحكومية الموجهة لمكافحة البطالة
- قلة التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة.
- الاحتلال الذي يحد من عمل المنظمات وتضييق نطاق عملها.

وقد أجمع ذوي الاختصاص على كون الاحتلال الإسرائيلي من أبرز التحديات التي منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة، ومن هنا يتم قبول الفرضية التي تتمثل في: " أن أبرز التحديات التي تواجه عمل المنظمات هي الاحتلال الاسرائيلي.

النتائج المتعلقة بالسؤال السادس: ما مدى رضى المواطنين حول دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة في فلسطين؟

الجدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة في فلسطين

رقم	ترتيب الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
A1	3	تقوم منظمات المجتمع المدني بمشاريع مدرة للدخل	2.4622	.81084	49.24	مقبول
A2	2	تساعد خطط واستراتيجيات منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة.	2.5210	.87186	50.42	مقبول
A3	4	البرامج والمشاريع التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني تقلل من نسبة البطالة	2.4538	.84118	49.07	مقبول
A4	5	تسهم منظمات المجتمع المدني في توفير فرص عمل والحد من البطالة	2.4454	.84068	48.90	مقبول
A5	1	تؤثر خبرة المنظمات الاهلية وسمعتها على جلب التمويل مما يساعد في الحد من البطالة	2.8992	1.05280	57.98	متوسطة
A6	8	تقوم منظمات المجتمع المدني بمشاريع اغاثية تلبي حاجة الفقراء وتحد من البطالة	2.2353	.78875	44.70	مقبول
A7	10	توفر الحكومة فرص عمل للخريجين بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني مما يحد من البطالة	1.7563	.88266	35.12	ضعيفة
A8	9	سياسات واجراءات الحكومة تحد من البطالة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.	1.7983	.86925	35.96	ضعيفة
A9	7	تقوم منظمات المجتمع المدني بمشاريع تنموية ناجحة في الحد من البطالة.	2.3782	.92966	47.56	مقبول
A10	6	تنفذ منظمات المجتمع المدني مشاريعها وفق خطة استراتيجية واضحه المعالم للحد من البطالة	2.4202	.90662	48.4	مقبول
		مجال دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة في فلسطين	**2.3370**	**0.59402**	**46.74**	مقبول

يتضح من نتائج الجدول السابق (5) أن الفقرة التي تنص على (تؤثر خبرة المنظمات الاهلية وسمعتها على جلب التمويل مما يساعد في الحد من البطالة) قد حازت على أعلى المتوسطات الحسابية وكان متوسطها الحسابي بمقدار (2.890)، في حين حصلت الفقرة التي تنص على (توفر الحكومة

فرص عمل للخريجين بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني مما يحد من البطالة)على أدنى متوسط حسابي، حيث كان يساوي (1.75)، وحصلت الفقرة التي تنص على دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة في فلسطين (2.330) وهو بدرجة مقبولة. وبناء على ذلك تم رفض الفرضية التي تنص على "مستوى رضى المواطنين حول دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة متوسط".

النتائج:

في ما يلي عرض لأبرز النتائج التي توصل إليها هذا البحث. **أولا:** أكدت نتائج الدراسة على جودة الممارسات الإدارية الفاعلة لمنظمات المجتمع المدني التي أسهمت في الحد من البطالة حسب إفادات المبحوثين. وما يبرز هذه النتيجة أن منظمات المجتمع المدني تحدث خططها لأجل تحديد الأولويات وتصنيف الخدمات والفئات المستهدفة، وأيضًا تستقطب إدارة المنظمات موظفين مؤهلين لجمع معلومات وبيانات أولية متعلقة بالبطالة والفقر ويتم توظيفها في الحد من البطالة. **ثانيا:** أكدت نتائج الدراسة على رضا بسيط على المقدرة التمويلية لمنظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة، وما يبرز هذه النتيجة هو فعالية نوعية وجودة المشاريع التي تم تسويقها للممولين لجلب التمويل لمنظمات المجتمع المدني، وخبرة المنظمات الأهلية وسمعتها ساعدت على جلب التمويل. هذه النتائج تتوافق مع ما تم الوصول إليه من الدراسات السابقة حول الدور الأساسي الذي تلعبه مؤسسات القطاع المدني في الحد من مشكلة البطالة والمتمثل في تدريب الخريجين والشباب العاطلين عن العمل أو توفير دعم مالي لهم (Guigni & Baglioinu, 2014).

ثالثا: بينت نتائج الدراسة ضعف الشراكة ين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة، وما يبرر هذه النسبة أن قلة فرص العمل التي توفرها الحكومة للخريجين بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني، وأيضا تدني تبني الحكومة سياسات وإجراءات من شأنها الحد من ظاهرة البطالة بالتعاون مع إدارة منظمات المجتمع المدني. **رابعا:** أكدت نتائج الدراسة على انخفاض مؤشر رضى المواطنين حول دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة، وما يبرز هذه النتيجة عدم رضى المواطنين عن توفير الحكومة لفرص عمل للخريجين بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني، وتدني رضاهم عن سياسات وإجراءات الحكومة التي من شأنها أن تحد من البطالة. وهذا1 يعزز النتائج التي تم الوصول إليها في دراسة هلسه (2013) التي بينت ضعف التنسيق بين الحكومة وكل من القطاع الأهلي والخاص وأنه يجب تعزيز التنسيق والشراكة بينهم للحد من تفاقم مشكلة البطالة.

خامسا: يشكل الاحتلال التحدي الأكبر الذي يواجه عمل منظمات المجتمع المدني للحد من البطالة، حيث أكدت نتائج الدراسة من خلال الإجماع من قبل المختصين الذين قد أجريت معهم المقابلة حيث لم تخلوا أي إجابة من إجابة السؤال الخامس"ما التحديات الذي تواجه منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة في فلسطين" إلا وقد ذكر عائق الاحتلال به.

سادسا: توصلت الدراسة إلى أن البطالة هي من أكبر الأزمات التي يعاني منها الشعب الفلسطيني حيث يعاني الشعب الفلسطيني من البطالة والفقر نتيجة عدم توفر فرص العمل الكافية والرواتب التي تحقق الحياه الكريمة، كما أن التعريف الذي يتبع من منظمة العمل الدولية لا يعكس حقيقة شعبنا الفلسطيني. وهذا يتماشى مع الدراسات السابقة التي بحثت أسباب البطالة في فلسطين مثل دراسة (Salama & Judit, 2019; Salama, 2017)).

التوصيات:

أولا: الاستمراية في تعزيز كفاءة وفاعلية الممارسات الإدارية لمنظمات المجتمع المدني من خلال إعداد خطط استراتيجية فعالة في الحد من البطالة والعمل على تطبيقها، وترسيخ مفاهيم تغيير وتطوير المجتمع وليس فقط تقديم المساعدة والإغاثة.

ثانيا: ضرورة العمل على تعزيز من نوعية البرامج والمشاريع المنفذة من قبل منظمات المجتمع المدني من خلال العمل على استراتيجيات تنموية تسهم في إيجاد فرص عمل حقيقية، وتسهم في الحد من البطالة، والعمل على استحداث نوعية مشاريع غير تقليدية تهتم في التنمية المستدامة والاستثمار وتعزيز ثقة الاعتماد على الذات وزيادة الانتاج التي من شأنها جذب اهتمام الممولين الخارجيين.

ثالثا: ضرورة العمل على تحسين المقدرة التمويلية للمنظمات، لأن منظمات المجتمع المدني تعتمد على نحو كامل في مشاريعها وعملها على التمويل، حيث أنها بغالب الأحيان لا تسطيع تطبيق خططها الاستراتيجية بسبب قله الموارد المالية، والاهتمام بتنويع مصادر التمويل من خلال تعزيز التمويل الذاتي إلى جانب الاهتمام بالتمويل الخارجي، وضرورة رفض التمويل السياسي المشروط

رابعا: ضرورة العمل على رفع مستوى التنسيق بين منظمات المجتمع المدني في ما بينهم أولا، على أساس تحمل المسؤولية على نحو جماعي وذلك من خلال وضع لوائح داخلية واضحه تنظم ديمومة العلاقة، وأيضا العمل على تحسين الشراكة بين الحكومه والمنظمات المدنية وتعزيز دورها تجاه فئة الخريجين وتحقيق الأهداف التنموية، مثلا من خلال إشراك القطاع الأهلي مع الحكومة في السياسات التي من شأنها الحد من البطالة.

خامسا: ضرورة العمل على تعزيز الاعتماد الذاتي من قبل المنظمات، لأن الاحتلال يشكل تحديًا كبيرًا على عمل المنظمات المجتمعية، وذلك من خلال التمويل المشروط حيث يكون التمويل مشروطًا في بعض الأحيان بسبب هيمنة الاحتلال على فلسطين ومعرفة كل تحركاتها المالية، وعليه يجب تقليل هذه التبعية من خلال مثلًا الاعتماد على مشاريع تجلب دخل، وتقوية الاقتصاد الفلسطيني.

سادسًا: ضرورة العمل على تحسين دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة، وذلك من خلال العمل على إعداد مشاريع توفر فرص عمل لأكبر عدد من المواطنين، والتركيز على توفير فرص العمل للخريجين كونها الفئة الاكبر من البطالة.

سابعًا: ضرورة العمل على دراسة الواقع الفلسطيني بما يخص البطالة واعتماد تعريفًا أدق للبطالة، بحيث التعريف الحالي لا يضم العمل المتقطع، وعمال المياومة، والنساء ربات البيوت، والعمل على تقليل نسبة البطالة من خلال مثلًا إنشاء مشاريع تنموية، وتوفير فرص العمل المناسبة التي تلبي حاجة السكان بحياة كريمة.

المصادروالمراجع

ابو سيف، م. (2015). *العلاقة بين البرامج الحكومية ومعدلات البطالة في الاردن، رسالة ماجستير*، كلية ادارة المال والاعمال، جامعة آل البيت، الاردن.

أبو عدوان. (2013). *دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية، رسالة ماجستير*، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

الأسطل، م. (2014). *العوامل المؤثره على معدل البطالة في فلسطين، رسالة ماجستير*، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة.

البهلول، س. (2021). أسباب مشكلة البطالة في المجتمع، *المجلة العلمية لكلية الاداب*، 10(1).

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2017). *الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين*، 2020 - النتائج الرئيسية. رام الله - فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2021). *الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الاساسية لمسح القوى العاملة*، للعام 2021، على شبكة الإنترنت، بتاريخ 2022/5/20. https://pcbs.gov.ps/

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023). *مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2022*. رام الله-فلسطين.
https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2658.pdf

الجهاز المركزي لإلحصاء الفلسطيني. (2022). *الفلسطينيون في نهاية عام 2022 رام الله - فلسطين*.
https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2639.pdf

حسن، ع. (2005). *الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته، رسالة ماجستير*، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية.

صالح، م. (2014). *دور الاقتصاد الاسلامي في علاج مشكلة البطالة من وجهة نظر المشاركين في قوة العمل، رسالة ماجستير*، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة.

عطية، ع. (2003). *الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق*، الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

العنزي، م. (2020). دور وزارة العمل في الحد من مشكلة البطالة في المملكة العربيه السعودية في ضوء رؤية 2030، *مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية*، جامعه الفيوم، العدد 18.

الكتري، ي. (2017). *دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات، رسالة ماجستير*، كلية الادارة والسياسة للدراسات العليا، جامعه الاقصى، غزة.

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا. (2022). *البطالة في فلسطين*، على شبكة الإنترنت، بتاريخ 2022/5/20. https://info.wafa.ps/

هلسه، م. (2013). *دور القطاع الحكومي والخاص والأهلي في حل مشكلة بطالة الخريجين من الجامعات الفلسطينية، رسالة ماجستير*، جامعة الاستقلال.

References

Bargawi, H., Alami, R., & Ziada, H. (2022). Re-negotiating social reproduction, work and gender roles in occupied Palestine. *Review of International Political Economy*, 29(6), 1917-1944.

Bhatia, K., & Ghanem, H. (2017). How do education and unemployment affect support for violent extremism? Evidence from eight Arab countries.

Cinalli, M., & Giugni, M. (2014). The impact of political opportunity structures on the politicization of civil society organizations in the field of unemployment and precarity. Civil society organizations, unemployment, and precarity in Europe: Between service and policy, 85-106.

Ghafar, A. A. (2016). Educated but unemployed: The challenge facing Egypt's youth. Brookings Doha Center, 1-16.

Giugni, M., & Baglioni, S. (2014). Civil society, unemployment, and precarity in Europe: A conclusion. Civil society organizations, unemployment, and precarity in Europe: Between service and policy, 229-239.

Handler, J. F. (2003). Social citizenship and workfare in the US and Western Europe: from status to contract. *Journal of*

European Social Policy, 13(3), 229-243.

Hobbins, J., Eriksson, B., & Bacia, E. (2014). Addressing unemployment in different welfare regimes: Civil society organizations and their strategies. Civil Society Organizations, Unemployment, and Precarity in Europe: Between Service and Policy, 32-55.

Hudaifah, A., Kusuma, A., & Tutuko, B. (2019). Productive Waqf Scheme Of Micro And Small Business Start Up For Unemployment (An Approach Model Of "Rumah Gemilang Al Azhar" Indonesia). Editorial board, 446.

Jemmali, H., Morrar, R., & Rios-Avila, F. (2022, December). On decomposing the changes in wage inequality in palestine over time. In *Economic Research Forum Working Papers* (No. 1620).

Salama, A. (2017). Analysis of Unemployment Challenges in Palestine between 2000 and 2015. *SEA–Practical Application of Science*, (15), 381-387.

Salama, A., & Judit, O. (2019). KEY FACTORS IMPACT ON UNEMPLOYMENT IN ARAB WORLD. *Central European Journal of Labour Law and Personnel Management*, 2, 1.